

تحركات ضد التسلیح البریطانی للسعودیة ووقفات داعمة لليمن

العالم - خاص بالعالم

الدعوى المرفوعة ضد الحكومة البريطانية بشأن استئنافها تسلیح السعودية في عدوانها على اليمن وانتهاكات حقوق الانسان في اليمن لازالت تتفاعل بشكل كبير في بريطانيا.

فمن خلال انتظار صدور قرار المحكمة العليا بشأن الدعوى المرفوعة من قبل عدد من المنظمات تتوالى الوقفات الاحتجاجية الداعمة لليمن والمؤيدة للحملة أمام المحكمة.

حيث نظمت المنظمات وقفات احتجاجية دعماً للدعوى ودعت [الحكومة البريطانية](#) إلى وقف تسلیح النظام السعودي لارتكابه جرائم ضد الإنسانية في اليمن.

معلنة دعمها للحملة الحقوقية التي تقودها منظمة 'كات' من أجل حظر بيع السلاح للرياض، منتقدة انتهاكات التحالف السعودي في اليمن والتي أسفرت عن عشرات الآلاف الضحايا جراء التسلیح الغربي.

هذا وكان محامي منظمة 'كات بن جي في' وصف أثناء جلسة الاستماع أمام المحكمة العليا قرار وزيرة التجارة الدولية آنذاك رئيسة الوزراء السابقة ليس تراس استئناف مبيعات الأسلحة إلى السعودية في عام 2020 وصفه بالسخيف.

المتحدثة باسم 'كات' أملی أبل، أوضحت أن المنظمة تتخذ الإجراءات القانونية للحصول على بعض مظاهر العدالة لجميع اليمنيين، الذين دمرت حياتهم بسبب القنابل البريطانية، مستنكرة اهتمام الحكومة بتغطية جيوب تجار السلاح دون مبالاة لحياة الشعب اليمني.

وتاتي هذا التطورات في ظل تشقق الدول الغربية بقيا منها بحراسة ما اسمته السواحل اليمنية وقيا منها بدوريات من اجل ايقاف الاسلحة التي تهرب الى حكومة صنعاء حسب وصفها .

وكان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية ناصر كنعانى نفى في وقت سابق الأنباء عن اكتشاف أسلحة إيرانية متوجهة إلى اليمن وقال إن الدول التي تصدر السلاح للدول المعادية على اليمن وتساعد على محاربة الشعب اليمني المظلوم ليست بوضع يؤهلها لتوجيه اتهام لآخرين معتبرا الاتهامات الغربية بانها ذات دوافع سياسية لتضليل الرأي العام في العالم.

مضيفا إن الدول المتورطة علانية والمسؤولة بشكل مباشر من خلال بيع أسلحة ومساعدة استخباراتية للدول التي تغزو اليمن وتساعد في الحصار هي التي يجب ان تتحمل المسؤولية تجاه الجرائم التي ارتكبت في اليمن وكذلك استمرار الحرب على الشعب اليمني الأعزل.